المجلة السعودية للدراسات التربوية
والنفسية
الإصدار الثامن عشر
المجلد (٧) العدد (٢)
٢٠٢٦ (٢٩-١)

تحرير معنى الحديث المضطرب عند أئمة النقد، دراسة عملية تحليلية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. مي محمد عصام جمعة

أستاذ مساعد، قسم السنة النبوية وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٣٠ مايو ٢٠٢٦

الملخص

الضبط هو ركن أصيل من أركان صحة الرواية، وأي خلل فيه يؤدي غالبًا إلى التوقف عن الاحتجاج بالرواية، ويعتبر فقد الضبط علة من علل الأحاديث التي تناولتها كتب الجرح والتعديل والعلل كما سنبين.

وأي خلل في الضبط يصبح الحديث مضطربًا، وهو أن يرد الحديث بروايات مختلفة فيعل الحديث بذلك، وهذا المعنى هو المعنى الذي اتفق عليه المتأخرون من الحفاظ والمحققين، وهذا المعنى راسخ في ذهن المتقدمين أيضًا ولكن بمعنى أوسع، وهذا البحث عماده تبيان الفرق بين تعريف المتقدمين والمتأخرين للاضراب في الحديث.

الكلمات المفتاحية: الحديث المضطرب ، المعنى اصطلاحيّا ، نقد الروايات التي وسمت بالاضطراب.

Abstract

Precision (ḍabṭ) is a fundamental pillar in establishing the authenticity of a narration. Any deficiency in it غالبًا leads to refraining from using the narration as evidence. The loss of precision is considered one of the defects (‘ilal) of hadiths discussed in the books of al-jarḥ wa al-ta‘dīl (narrator criticism) and ‘ilal literature, as will be explained.

Any flaw in precision renders the hadith mudarib (inconsistent), meaning that the hadith is transmitted through differing narrations, thus becoming defective. This is the definition agreed upon by later scholars (al-muta’akhkhirūn) among

hadith experts and researchers. This concept was also present in the understanding of earlier scholars (al-mutaqaddimūn), though in a broader sense. This study is based on clarifying the difference between the definitions of earlier and later scholars regarding inconsistency (iḍṭirāb) in hadith.

*** مقدمة**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، من العلوم التي يشرف الإنسان البحث فيها هو علم الحديث رواية ودراية، لأجل توصيل الدين خالص من كل ما يكدره من الخطأ والغلط، وعلم الحديث من أجل العلوم وأساس من أسس الدين لأنه أصل من أصول التشريع، بل هو أصل متفق عليه بين العلماء، ومعلوم لدى الأئمة والمحدثين أن الحديث الصحيح هو الحديث الأساس المعمول به في الفقه الإسلامي، والحديث الصحيح له شروط عدة: منها العدالة التي هي عبارة عن صفة راسخة في نفس الراوي تحمل صاحبها على اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر وعدم الأخذ بخوارم المروءة، ومع ذلك لم تكن العدالة كافية لقبول رواية الراوي، ولم تكن الخيار الأوحد لقبول الأئمة الحديث بل كانت هناك معاير أخرى أهمها ضبط الراوي لما يرويه واتقانه وتيقظه وانتباهه من دخول شيء على حديثه ليس منه.

قال عبد الله بن عون: " لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفًا بالطلب "[١].

قال الشافعي: "كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب، وكان طاوس إذا حدثه رجل حديثًا، قال: إن كان حدثك حافظ ملي وإلا فلا تحدث عنه "[٢].

وكانت معرفة وجوه الحديث وضبطها والتمييز بينها من شروط قبول مرويات الراوي، قال إبراهيم: " لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها، وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف حلاله من حرامه وما يعلم ".

وقال علي بن المديني: سمعت يحي بن سعيد –يعني القطان– يقول: " ينبغي لصاحب الحديث أن تكون فيه خصال؛ ينبغي أن يكون جيد الأخذ، ويفهم ما يُقال له، ويبصر الرجال، ويتعاهد ذلك من نفسه "[٣].

إذا فمجرد استقامة السلوك الديني لم يكتف به، بل نظروا " إلى ما يخشى أن يدفع الراوي من انحياز فكري "بدعة" أو اجتماعي إلى عدم التحري في النقل، ودرسوا حالته النفسية من حيث الاعتدال والتحرز، أو الاستهتار والتساهل على ضوء ما أسموه "بالمروءة"، وراعوا أهليته العلمية والذهنية للأداء الصحيح في شروط الضبط، فجاء مقياسهم هذا موضوعيًّا لا يتحيز ولا يحيف.... إن المحدثين طبقوا هذا المقياس تطبيقًا دقيقًا تجلى في مراتب الجرح والتعديل وعبارتها التي تحدد منزلة الراوي من القبول أو الرد تحديدًا دقيقًا "[٤].

[١] الكفاية (ص ١٦١).
[٢] الكفاية (١٣٢)، والتمهيد (١/ ٢٣١).
[٣] التمهيد (١/ ٢٢٠).
[٤] منهج النقد (ص ١٣٩-١٤٠).

والضبط هو أن يكون الراوي حازم الفؤاد، فلا يكون مغفلًا غير يقظ ومتقن، لئلا يتطرق إلى كتابه أو حفظه الخلل وهو لا يشعر فيخطئ[٥].

والضبط في عرف المحدثين ضبطان ضبط صدر وضبط كتاب، وضبط الصدر هو أن يكون الراوي حافظ لروايته بحيث يتمكن من استحضارها متى شاء، وضبط كتاب وهو أن يكتب خلف شيوخه ويحفظ كتبه من الزلل والخلل فيحدث بعد ذلك بما سطرته يداه في كتبه.

والضبط قد يتطرق إليه أسباب من الخلل منها الغفلة والاختلاط والانشغال عن الرواية وعدم صون الكتب والأصول من العبث والتحريف والتلاعب أو قد يحدث ابتلاءات من غير يد المحدث كالعمى وغرق الكتب أو احتراقها، وغير هذا.

فكل تلك الأسباب وغيرها تؤدي إلى اضطراب الرواية والخلل فيها.

والضبط هو ركن أصيل من أركان صحة الرواية، وأي خلل فيه يؤدي غالبًا إلى التوقف عن الاحتجاج بها، ويعتبر فقد الضبط علة من علل الأحاديث التي تناولتها كتب الجرح والتعديل والعلل كما سنبين.

*** إشكالية البحث**

استوقفني انتقاد الذهبي للدارقطني في كتابه " الموقظة "، وهو ما ألح عليّ في هذا البحث وجعلني أفتح كتب العلل للنظر في هذا المعنى بالذات، وهذا الانتقاد يدل على أن الذهبي كان له معنى في الاضطراب مغايرًا للمعنى عند الدارقطني.

حيث وجد الذهبي رحمه الله أن الدارقطني يطلق على الحديث أنه مضطرب حتى وإن كان هناك مجرد اختلاف مع وجود المرجح، ومن خلال النظر في كتب أئمة النقد والعلل وجدتُ أن الذهبي لم يصب في هذا الانتقاد لأن الدارقطني لم يكن وحده من حمل المعنى على مجرد الاختلاف مع وجود الراجح، بل إن الأئمة المتقدمين كذلك كابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري والترمذي وغيرهم.

وهذا البحث سيبين المعاني المختلفة للفظ " المضطرب " عند العلماء من خلال تطبيقاتهم العملية.

*** أهمية البحث**

وجدت من الأهمية بمكان أن يسلط الضوء على دراسة المصطلحات الحديثية في ضوء الواقع العملي التطبيقي للأئمة.

لأن ذلك يؤدي إلى الخلل أحيانًا يقع في توصيف المصطلح من المتأخرين، وذلك لأنهم حصروا المعنى في إطار واحد ولم يخرجوا عنه فأدى ذلك إلى فهم كلام الأئمة المتقدمين خطأ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخطئة المتقدمين في صنيعهم من خلال وصفهم العملي في العلل، وهذا ما انتقد به الذهبي الدارقطني في الموقظة حيث قال: " فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت على وجه، ويخالفه واه: فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيرًا من هذا النمط في كتاب " العلل " فلم يصب، لأن الحكم للثبت، فإن كان الثبت أرسله مثلا والواهي وصله، فلا عبرة بوصله لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال الثبت له ".

*** الدراسات السابقة**

١- الحديث المضطرب عند أبي حاتم من خلال كتابه العلل لابن أبي حاتم دراسة استقرائية تحليلية نقدية، د. محمد بندر عبد الله الرقاص، أستاذ مساعد الحديث وعلومه، كلية التربية –

[٥] انظر فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٤).

جامعة حائل، مجلة الدراسات العربية –كلية دار العلوم – جامعة إلمنيا.

٢- المقترب في بيان المضطرب (تعريفه وقواعده وأمثلته والرجال الموصوفين بالاضطراب، تأليف أحمد بن عمر بازمول، المدرس بمعهد الحرم المكي، دار الخراز السعودية جدة، ودار ابن حزم بيروت لبنان، ط١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

وتختلف دراستي عن دراستهما بأنني تناولت معنى الاضطراب عمليًّا عند أئمة النقد من المحدثين، ودراسة بعض الأحاديث التي أطلقوا عليها أنها مضطربة دراسة تفصيلية نقدية.

*** حدود البحث**

قد تناولت البحث من خلال معنى لفظ الاضطراب لغة واصطلاحًا، ووقفت عند المعنى الاصطلاحي لأن التعريف كان مغايرًا عند المتقدمين من خلال كتبهم العملية عن معناه عند المتأخرين، مكللةً ذلك البحث بالواقع العملي من خلال النظر في عمل العلماء المتقدمين في كتبهم في علل الأحاديث، وقد تناولت الاصطلاح في أشهر كتب علل الأحاديث التي ألفها الأئمة وهم: الدارقطني وعلي بن المديني وابن أبي حاتم والإمام أحمد والإمام الترمذي، وهم أبرز من ألفوا في ذلك المجال على وجه الخصوص، أما على وجه العموم فإن كتبهم قد احتوت آراء كثير من علماء الجرح والتعديل الذين لم يؤلفوا أو لم يكن لهم تصانيف توضح رأيهم لكن من خلال السؤالات والأجوبة يتبين رأيهم ولا يخفى.

*** منهج البحث**

اتخذتُ في منهج البحث منهجًا استقرائيًّا تحليليًّا نقديًّا لبعض الأحاديث التي تناولها العلماء وأطلقوا عليها أنها مضطربة، ولقد درستُ الأحاديث الواردة دراسة متوسعة مع الحكم عليها من خلال أقوال العلماء فيها..

*** عملي في البحث**

١-سأذكر المصادر والمراجع في الهوامش دون التطرق إلى بياناتها التفصيلية، مكتفية ببياناتها في ثبت المصادر والمراجع في نهاية البحث.

٢-تخريج الأحاديث المطلوبة دون التطرق إلى رواياتها الأخرى إلا إذا لزم الأمر ذلك وعدم دراسة الأسانيد لأنه من صميم البحث في الأصل.

٣-عدم التعريف بالرواة إلا إذا كان من صميم البحث.

*** بيان من هم المتقدمون والمتأخرون من العلماء ثم معنى الاضطراب لغة واصطلاحًا وتحريره عند المتقدمين والمتأخرين من خلال فهم نصوصهم.**

قبل أن نشرع في تعريف الاضطراب لغة واصطلاحًا فعلينا أن نضبط لفظ المتأخرين والمتقدمين حتى يتسنى لنا إيضاح الاختلاف بينهم، ولكني لن أتناول تلك المسألة بإسهاب، لأنه قد تناولها العلماء في غالبية كتب المصطلح وعلوم الحديث عامة، فمختصر كلامهم أن المتقدمين هم علماء الحديث في القرون الثلاثة الأولى، أي إلى رأس ال(٣٠٠)هـ، وتمثل مجموعة من علماء الحديث أمثال: الليث والأوزاعي والسفيانين ومالك وابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين وأحمد ويحيى بن معين والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه، والنسائي وابن خزيمة وإن كانا توفيا في مطلع القرن الرابع.

أما ما نعنيه من المتأخرين فهم كل من جاء بعد ابن خزيمة وإلى يومنا هذا من المعاصرين، وهم وإن كانوا يتفاوتون في

المنهجية والفهم والضبط إلا أنهم يشتركون في كونهم يمثلون مرحلة ما بعد استقرار الرواية ومعرفة الطرق والمظان، فهم يمثلون مرحلة الاستقراء بعد الاستقرار، ومرحلة المستدركات بعد الأصول ومرحلة المستخرجات على الطرق والشيوخ فهم تبع لأولئك الأوائل[٦].

*** الاضطراب لغة**

أصل كلمة (اضطراب): ضرب، والضرب إيقاع شيء على شيء[٧].

والاضراب: كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض[٨]، وغيره من الأشياء المختلفة، فقيل: حاله مضطرب، أي: مختلف[٩].

ومنها (الاضطراب) وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، يقال: اضطرب الأمر اختل، واضطرب البرق في السحاب تحرك، واضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم[١٠].

*** الاضطراب اصطلاحًا**

قال ابن الصلاح: "هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجهٍ آخر مخالف له"[١١].

وقال ابن حجر: " هو الاختلاف الذي يؤثر قدحًا "[١٢].

وقال الذهبي: " ما رُوي على أوجهٍ مختلِفة، فَيعتلّ الحديث "[١٣].

وهذا التعريف هو التعريف الذي استقر عليه المتأخرون، واستقر في أذهان المعاصرين، أن الحديث الذي وقع في طرقه اختلاف حقيقي متكافئ بحيث لا نستطيع تبين الصواب فيها، مع كون أحد الطرق حقيقة ضعيف، فهذا موجب لضعف الحديث والتوقف عن الاستدلال به.

قال ابن حجر: " واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك، لأنه إن كان الرجل ثقة فلا ضير وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه فتأمل"[١٤].

والاضطراب حيث وقع في سند أو متن موجب لضعف الحديث، لإشعاره بأن راويه لم يضبط حديثه، قال ابن دقيق العيد: " الاضطراب أحد أسباب الضعف "[١٥].

وهذا المعنى هو المعنى الذي اتفق عليه المتأخرون من الحفاظ والمحققين، وهذا المعنى راسخ في ذهن المتقدمين أيضًا ولكن بمعنى أوسع، وهذا البحث عماده تبيان الفرق بين تعريف المتقدمين والمتأخرين للاضراب في الحديث، والمتأخرون من السهولة بمكان معرفة معنى " الاضطراب " عندهم، لأنهم أفصحوا عن المعاني في كتبهم النظرية بعد أن استقرت في أذهانهم المصطلحات، وتعارفوا عليها، أما المتقدمين فلا سبيل لمعرفة معاني مصطلحاتهم التي دارت في أذهانهم إلا من خلال سبر

---

[٦] انظر كتاب الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين لعبد القادر المحمودي (ص ١٧-١٩).
[٧] المفردات للراغب الأصفهاني (ص ٥٠٥).
[٨] المفردات (ص٥٠٦).
[٩] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٢/ ٣٧٤).
[١٠] القاموس المحيط (١٣٣٢)، المعجم الوسيط (١/ ٥٣٦).
[١١] علوم ابن الصلاح تحقيق د نور الدين عتر (ص٩٣-٩٤).
[١٢] النكت لابن حجر (ص ٥٧٢).
[١٣] الموقظة للذهبي (ص ٥١)، إرشاد طلاب الحقائق للنووي (ص ٢٥٢).
[١٤] النكت لابن حجر(ص ٥٧٢).
[١٥] شرح الإلمام (١/ ١٨١).

أغوار تحقيقاتهم وأقوالهم والوقوف على أحكامهم في الأحاديث ورواياتها، وهذا ما قمت به في ذلك البحث الصغير.

وجدنا أن العلماء السابقين المضطرب عندهم يطلق بمعنى أوسع مما ذكره المتأخرون، أطلقوا الاضطراب على عدة صور، تدل على أن المضطرب عندهم: هو الحديث الذي وقع فيه اختلاف كثير أو اختلال قوي (ولو كان الحديث فردًا) سواء أكان الاختلاف أو الاختلال في المتن أو الإسناد وسواء أعرف الصواب أو الترجيح أو لم يعرف.

وهذا التعريف من خلال تناولي لعدة أحاديث أطلق عليها الحفاظ في كتبهم في العلل أنها مضطربة فوقفت على روايات مثلًا ذكر فيها الدارقطني أنها مضطربة واختار البخاري ومسلم إحدى طرق الحديث الذي وسمه الدارقطني بذلك، وهذا كثير وتبين ذلك واضحًا من خلال كتابه الالزامات، ورد الإمامين النووي وابن حجر عليه، وهذا ما بينته في الكلام عن الدارقطني وتناوله لمعنى الاضطراب.

وأيضًا الإمام الترمذي – وإن كان شيخه البخاري قد اختار إحدى الروايات – في أي حديث وسمه بالاضطراب واحتار هل هو مضطرب ولا يأخذ به في الفقه أو يأخذ به لأن شيخه اختاره في الصحيح؟ حيث قال في السنن عن حديث – وسنتكلم عنه باستفاضه –: " وهذا حديث فيه اضطراب، حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله، هل تذكر من عبد الله شيئًا؟ قال: لا. سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت محمدًا عن هذا، فلم يقض فيه بشيء وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع، وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل "[١٦] وكأنه مال إلى تضعيف رواية زهير التي اختارها شيخه واختار رواية إسرائيل.

وأيضًا بالوقوف على علل عبد الرحمن الرازي وبالتبعية أبيه وأبي زرعة – وهذا الكتاب بحق يعد موسوعة، لأنه يحمل في طياته آراء المحدثين وفحول المحققين – فتبين لي بجلاء أن هذا المعنى وهو أن المضطرب أوسع مما ذكره المتأخرين عنده، وهذا ما ذكره الأستاذ العوفي حيث قال: " وهذا التعريف إنما كان باستقرائي لجميع الأحاديث التي وصفها أبو حاتم الرازي بالاضطراب، حيث وَجدتُ أن أبا حاتم الرازي قد يطلق على الحديث –كثيرًا – بأنه مضطرب وهو حديث فرد، فعرفت أنه يقصد بالاضطراب هنا الاختلال، وهذا هو أحد معاني الاضطراب لغة، فالاضطراب يطلق في اللغة على الاختلاف، وعلى الاختلاط، وعلى الاختلال، فقصد أبو حاتم عند وصفه لهذا الإسناد الفرد بأنه مضطرب أنه مختل، كأنه يسمي أحد الرواة رواة لا وجود لهم من باب الوهم والخطأ، أو يجعل الشيخ تلميذًا والتلميذ شيخًا، أو يجعل الصحابي تابعيًّا والتابعي صحابيًّا "[١٧].

ولقد وجدتُ هذا كثيرًا عند "علل الترمذي الكبير" أنه عندما يعرض الحديث على الإمام البخاري فيقول : " هذا حديث مضطرب، والصواب رواية فلان "، حتى وإن كان الحديث كله برواياته ضعيف، فأحيانًا يرجح الرواية أشبه بالصحة

[١٦] السنن للإمام الترمذي (١/ ٢٥) وهو حديث الطهارة بالأحجار وسيأتي التفصيل فيه.

[١٧] شرح الموقظة للعوني(ص ١٣٨).

وأقرب لأجل الأرجحية فقط، وهذا كله واقع تحت إطلاقهم على الحديث أنه مضطربًا.

ولأن معنى الاضطراب عند المتقدمين مختلف عنه عند المتأخرين، فإن الخلل أحيانًا يقع في توصيف المصطلح من المتأخرين، وذلك لأنهم حصروا المعنى في إطار واحد ولم يخرجوا عنه فأدى ذلك إلى فهم كلام الأئمة خطأ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخطئة المتقدمين في صنيعهم من خلال وصفهم العملي في العلل، وهذا ما انتقد به الذهبي الدارقطني في الموقظة حيث قال: " فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت على وجه، ويخالفه واه: فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيرًا من هذا النمط في كتاب " العلل " فلم يصب، لأن الحكم للثبت، فإن كان الثبت أرسله مثلا والواهي وصله، فلا عبرة بوصله لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال الثبت له "[١٨].

وهذا الإنتقاد الذي انتقد به الذهبي الدارقطني ما ألح عليّ في هذا البحث وجعلني أفتح كتب العلل للنظر في هذا المعنى بالذات، وهذا الانتقاد يدل على أن الذهبي كان له معنى في الاضطراب مغاير للمعنى عند الدارقطني.

حيث وجد أن الدارقطني يطلق على الحديث أنه مضطرب حتى وإن كان هناك مجرد اختلاف مع وجود المرجح، ومن خلال النظر في كتب أئمة النقد والعلل وجدتُ أن الذهبي لم يصب في هذا الانتقاد لأن الدارقطني لم يكن وحده من حمل المعنى على مجرد الاختلاف مع وجود الراجح، بل أن الأئمة المتقدمين كذلك كابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري والترمذي وغيرهم.

قال الأستاذ العوني منتقدًا الإمام النووي رحمه الله حيث قال: " هذا موقف غريب للإمام الذهبي لعدة أمور[١٩]" وهي: –

أولًا: أن كتاب العلل لم يؤلفه الدارقطني بل هو يحوي آراؤه فقط، والذي ألفه هو تلميذه البرقاني.

ثانيًا: أننا أوضحنا أن الدارقطني سار في معنى العلة بالمعنى العام، لذلك وصفه لبعض الأحاديث أنها معتلة أو بها علة هو وصف صحيح.

ولقد وجدت من معاني الاضطراب أيضًا سوء الحفظ وهذا عند الإمام أحمد حيث سأله ابنه فقال:" سمعت أبي يقول أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظًا جيدًا"[٢٠].

ومن معاني الاضراب أيضًا أطلقه أحمد بن حنبل على من ليس لديه كتاب، وغير ذلك مما سأتعرض له أثناء كلامي عن أسباب الاضطراب.

*** شروط وقوع الاضطراب عند المتأخرين وأسباب وقوعه وكيفية معرفته وأهميته:**

شروط وقوع الاضطراب عند المتأخرين: –

الشرط الأول: تساوي الروايات المختلفة ولا مرجح، وهو اختلاف حقيقي بحيث لا يمكن الجمع، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى، وذلك بإحدى المرجحات بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيح المعتمدة عند أئمة النقد فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف الاضطراب ولا حكمه.

[١٨] الموقظة للذهبي (ص٥١).
[١٩] شرح الموقظة للعوني (ص ١٤٠).
[٢٠] علل أحمد (٢/ ٣٧٤)

ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق.

قال المباركفوري: " قد تقرر في أصول الحديث أن مجرد الاختلاف لا يوجب الاضطراب بل من شرطه استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم "[٢١].

ولكن عند ممارسة معنى الاضطراب عمليًّا وجدتُ الصواب، والله أعلم، والذي عليه صنيع العلماء المتقدمين ما حررناه سابقًا ولقد حرر ذلك أيضًا د. عبد العزيز بن ريس الريس في كتابه " إدامة النظر في تحرير نخبة الفكر "[٢٢] ود. العوني في كتابه " شرح الموقظة للذهبي "[٢٣].

الشرط الثاني: عدم إمكانية الجمع بين الروايات، بحيث يمكن أن يكون المتكلم مثلًا معبرًا باللفظين فأكثر عن معنى واحد، ولو لم يترجح شيء[٢٤]، فلا يمكن تعيين الصواب ومعرفة الراجح.

الشرط الثالث: أنه لابُد أن يكون هذه الأوجه المختلفة فيها موجبًا لضعف الحديث، لأنه لو كانت جميع الأوجه لا توجب الضعف، كإبدال ثقة بثقة في الإسناد، فإن هذا لا يكون مضطربًا عند المتأخرين لصحة الحديث من أيّ تلك الوجوه[٢٥].

فإن كانت العلة غير مؤثرة بأن يرويه الثبت على وجه ويخالفه واهٍ، فليس بمعلول[٢٦].

قال الذهبي: " ثم اعلم أن أكثر المتكلم فيهم ما ضعّفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم للأثبات، وإن كان الحديث قد رواه الثبت بإسناد، أو وقفه، أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه: فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإن الواحد قد يغلط، وهنا قد ترجح ظهور غلطه، فلا تعليل، والعبرة بالجماعة.

وإن تساوى العدد، واختلف الحافظان، ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر: فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين منه في كتابيهما، وبالأولى سوقهما لما اختلفا في لفظه إذا أمكن جمع معناه"[٢٧].

أي إذا اختلف الرواة، وكان الترجيح غير ممكن بين هؤلاء الرواة، إما لتساويهم في الضبط والاتقان أو لتساويهم في العدد بما يجعل الأوجه متكافئة فعندها يقبل الوجهين كما لو كان الخلاف في اللفظ، ويمكن الجمع بينهما فحينئذٍ يُخرج صاحبا الصحيح كلا الوجهين، لأن كلاهما صحيح، فأحدهما سيكون رواية باللفظ والأخرى سيكون رواية بالمعنى لا تخالف الرواية باللفظ، بل هي موافقة لها " أو لمن يختصرالحديث ويرويه الآخر تامًا، فهذا خلاف في اللفظ، وليس خلافًا مؤثرًا، ما دام أن الذي اختصر لم يخل بمعنى الحديث"[٢٨].

ومثال ذلك: " حديث أنس رضي الله عنه: كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون ، قال الإمام أحمد: اختلف شعبة وسعيد وهشام في حديث أنس، وكلهم ثقات. وقال مرة: لم يقل شعبة قط: كانوا يضطجعون. وقال هشام: كان ينعسون.

قال الخلال: قلت لأحمد: حديث شعبة كان يضعون جنوبهم؟ فتبسم وقال: هذِه بمرة يضعون جنوبهم .

---

[٢١] تحفة الأحوذي (٢/ ٨٢).
[٢٢] ص ٥٦.
[٢٣] ص ١٣٨.
[٢٤] فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٧٠).
[٢٥] شرح الموقظة للعوفي (ص ١٣٧-١٣٨).
[٢٦] الموقظة (ص ٥١).
[٢٧] الموقظة (ص ٥١)
[٢٨] شرح الموقظة للعوني (ص ١٤١).

وقال مرة: ما شيء أحسن من حديث أنس قال: كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون .

ومرة: هكذا قال شعبة، وقال هشام كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخفقون برءوسهم، وقال ابن أبي عروبة: يضعون جنوبهم وتبسم، وقال: هذا المعمول "[٢٩].

وهذا صنيع الشيخين وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد والجوامع، بل إن القضية إن أتت بحكمين مختلفين وحاولنا ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى فلم نستطع فعمل الأئمة هو الإتيان بكلا الطريقين وتخريج أحاديثها بطرقهما في كتبهم، ثم يبدأ الفقهاء والأصوليون بحمل المطلق منهما على المقيد والخاص منهما على العام وغيرها من مواطن الترجيح.

الشرط الرابع: شرط الاضطراب الاتحاد في المصدر، وعدم إمكانية التوفيق بين الوجوه المختلفة والترجيح على منهج النقاد[٣٠].

أقسام الاضطراب: والحديث المضطرب يقع في قسمين، وهما:-

١- الاضطراب في متن الحديث: ولكن ذلك القسم قلَّ أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة لاختلاف المتن، ولقد أعلَّ المحدثون والفقهاء كثيرًا من الأحاديث بذلك ولكن بالنسبة للسند يعتبر قليل.

قال ابن حجر: " وللتحقيق في ذلك مجال طويل يستدعي تقسيمًا وبيان أمثلة ليصير ذلك قاعدة يرجع إليها فنقول: إذا اختلفت مخارج الحديث وتباعدت ألفاظه أو كان الحديث في سياق واقعة، وظهر تعددها، فالذي يتعين القول به أن يُجْعلا حديثين مستقلين[٣١]" ثم مَثَّل لذلك: بحديث أبي هريرة في قصة السهو يوم ذي اليدين، وأن النبي صلى الله عليه وسلم سلَّم من ركعتين."

ثم قام صلى الله عليه وسلم إلى خشبة في المسجد فاتكأ عليها، فأدركه ذو اليدين بسهوه، فسأل صلى الله عليه وسلم الصحابة – رضي الله عنهم – فقالوا: نعم، فصلى صلى الله عليه وسلم الركعتين اللتين سها عنهما[32].

وحديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى العصر فسلم من ثلاث ثم دخل صلى الله عليه وسلم منزله فجاء الخرباق، وكان في يده طول فناداه صلى الله عليه وسلم فأخبره بصنيعه فخرج صلى الله عليه

---

[٢٩] الجامع لعلوم أحمد (ص١٤/ ١٣٣).
[٣٠] بحوث في المصطلح للدكتور الفحل (ص ٧).
[٣١] النكت لابن حجر(٥٨٨).
[32] أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس(٢٥٢/١)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة (١/ ٣٩٨)، والترمذي كتاب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الرجل يسلم من الظهر والعصر (٢٤٧/٢)، والنسائي كتاب السهو باب ما يفعل من سلم من ركعتين (٣/ ٢٠)، سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب من سلم من ثنتين أو ثلاثًا ساهيًا (٢٧٥/١)، من حديث أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا بنحوه.

وسلم وهو غضبان فسأل الناس فأخبروه فأتم صلى الله عليه وسلم صلاته[٣٣].

وحديث معاوية بن حديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم المغرب، فسلم من ركعتين، ثم انصرف، فأدركه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه فأخبره بصنيعه صلى الله عليه وسلم فرجع صلى الله عليه وسلم فأتم الصلاة[34].

فإن هذه الأحاديث الثلاثة (ليست الواقعة واحدة) بل سياقها يشعر بتعددها، وذكر ابن حجر أنه قد غلط بعضهم في جعل حديث أبي هريرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما قصة واحدة، ورام الجمع بينهما على وجه من التعسف الذي يستنكر.

وسببه الاعتماد على قول من قال: إن ذا اليدين اسمه الخرباق، وعلى تقدير ثبوت أنه هو، فلا مانع أن يقع ذلك له في واقعتين لاسيما وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم سلم من ركعتين، وفي حديث عمران أنه صلى الله عليه وسلم سلّم من ثلاث إلى غير ذلك من الاختلاف المشعر بكونهما واقعتين، وأيضًا حديث معاوية بن حديج ظاهر في أنه قصة ثالثة لأنه ذكر أن الصلاة هي المغرب، وأن الذي نبه النبي صلى الله عليه وسلم هو طلحة بن عبيد الله.

قال ابن حجر: " فأما إذا بعد الجمع بين الروايات بأن يكون المخرج واحدًا فلا ينبغي سلوك تلك الطريق المتعسفة"[٣٥].

ثم ضرب ابن حجر أمثلة لتباين الألفاظ، وأيضًا مناقضة الأحكام لقضية واحدة ثم رأى أن احتمال أن يكون الحمل فيه على طريق المجاز، أو تقييد في الإطلاق، أو تخصيص العام ، أو تفسير المبهم وتبيين المجمل، ونرى هذا واضحًا في كتاب اختلاف الحديث للشافعي وغيره من العلماء.

وأحيانًا لا يلزم تعدد الواقعة كحديث عمر رضي الله عنه كان عليه نذر اعتكاف ليلة في الجاهية، فسأل النبي – صلى الله عليه وسلم – عن ذلك فأمره صلى الله عليه وسلم أن يفي بنذره، وفي رواية: " اعتكاف يوم " وكلاهما صحيح[٣٦].

فقال الشيخ محيي الدين: "هما واقعتان كان على عمر نذران، ليلة بمفرها ويومًا بمفرده فسأل عن هذا مرة وعن الآخر أخرى"[٣٧].

---

[٣٣] أخرجه مسلم في صحيحة كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود، وابن ماجه في كتاب أبواب السهو في الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له (٤٠٣/١)، وابن ماجه في كتاب أبواب السهو في الصلاة باب ما جاء في من سلم في ثنتين أو ثلاثة (١/ ٣٨٣)، وسنن أبي داود كتاب الصلاة باب السهو في السجدتين (٢/ ٢٤٨)، وسنن النسائي كتاب السهو باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتين (٣/ ٢٠)من حديث أبي هريرة مرفوعًا بنحوه.

34 رواه الإمام أحمد في مسنده (٤٥/ ٢٢٧)، وأبو داود في كتاب الصلاة باب إذا شك في الثنتين والثلاث من قال: يلقي الشك (٢/ ٢٦١)، والنسائي في كتاب الصلاة باب الإقامة لمن نسي ركعة من صلاة (٢/ ١٨) من رواية معاوية بن حديج مرفوعًا بالمعنى دون اللفظ الذي أورده ابن حجر.

[٣٥] النكت لابن حجر(ص ٥٩٦).

[٣٦] متفق عليه رواه البخاري في كتاب الاعتكاف باب الاعتكاف ليلًا(١١٤٦/٣)، ومسلم في كتاب الأيمان باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم (٣/ ١٢٧٨).

[٣٧] شرح النووي لصحيح مسلم (٥/ ٨٩)/ النكت لابن حجر (ص ٥٩٣).

قال العلائي: "وهذه الطريقة يسلكها الشيخ محي الدين توصلًا إلى تصحيح كلّ من الروايات صونًا للرواة الثقاة أن يتوجه الغلط إلى بعضهم "[٣٨].

قال ابن حجر: " وفي هذا الحمل نظر لا يخفى؛ لأنه من البعيد أن لا يفهم عمر – رضي الله عنه – من الإذن بالوفاء بنذر اليوم الوفاء بنذر الآخر، حتى يسأل عنه مرة أخرى، لاسيما والواقعة في أيام يسيرة يبعد النسيان فيها جدًّا؛ لأن في كل من الروايات أن ذلك كان في أيام تفرقة السبي عقب وقعة حنين[٣٩]، ففي هذا الحمل من أجل تحسين الظن بالرواة يطرق الخلل إلى عمر رضي الله عنه... ثم يقول: " ولكن التحقيق في الجمع بين هاتين الروايتين أن عمر رضي الله عنه كان عليه نذر اعتكاف يوم بليلته سأل – النبي صلى الله عليه وسلم – عنه فأمره بالوفاء به، فعبر بعض الرواة عنه بيوم وأراد بليلته، وعبر بعضهم بليلة وأراد بيومها "[٤٠]..

ويذكر أن التعبير بكل واحدٍ من هذين من المجاز الشائع الكثير الاستعمال والحمل على ذلك أولى، والله أعلم.

٢– الاضطراب في سند الحديث: وهذا هو الغالب عند إطلاق لفظ المضطرب على الحديث، وقد قسمها ابنُ حجر أنواع منها: –

١–تعارض الوصل والإرسال.

٢– تعارض الوقف والرفع.

٣– تعارض الاتصال والانقطاع.

٤– أن يروى الحديث قومٌ مثلًا عن رجل عن تابعي عن صحابي ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه.

٥– زيادة رجل في أحد الإسنادين.

٦– الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددًا بين ثقة وضعيف[٤١].

وقد يقع من راوٍ واحدٍ وقد يقع بين رواة له جماعة[٤٢]، قال السخاوي: " ولمضطربي المتن والسند أمثلة كثيرة، فالذي في السند، وهو الأكثر، يؤخذ من العلل للدارقطني، ومما التقطه شيخنا – يقصد ابن حجر – منها مع زوائد، وسماه المقترب في بيان المضطرب"[٤٣].

*** أسباب وقوع الاضطراب**

إن أسباب وقوع الاضطراب راجع إلى ضعف الضبط – سواء أكان ضبط صدر أو ضبط كتاب –، وهو سبب رئيسي لاضطراب الراوي، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: " قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت"[٤٤].

---

[٣٨] النكت لابن حجر (٥٩٣).
[٣٩] صحيح البخاري كتاب الخمس باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه.
[٤٠] النكت لابن حجر (ص ٥٩٣ – ٥٩٤).
[٤١] النكت لابن حجر(ص ٥٥٧).
[٤٢] علوم ابن الصلاح(ص٩٤)
[٤٣] فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٧٠) وكتاب (المقترب في بيان المضطرب لابن حجر لم أجده في الكتب المطبوعة وذكر د. بازمول في كتابه الذي سماه باسم كتاب ابن حجر " المقترب في بيان المضطرب " أن الكتاب ما يزال مخطوط ولم يقف عليه وسأل عنه مشايخه وطلاب العلم المتخصصين وكلهم أجابوه أنه غير معثور عليه بل هو في عداد المفقود. انظر المقترب (ص ٦٦).
[٤٤] الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣).

وسوء الحفظ أو فقد الضبط يكون بأسباب منها: –

١– رواية الراوي عن ثقات ما ليس من حديثهم، قال ابن الجوزي عن فضالة بن حصين أبو معاوية الضبي البصري: " يروي عن محمد بن عمرو، قال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، قال الرازي: مضطرب الحديث"[٤٥].

٢–أن يكون الراوي ليس له كتاب، كيحيى بن أبي كثير مضطرب، لم يكن عنده كتاب، قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما[٤٦].

٣–أن يكون الراوي دفن كتبه، عطاء بن مسلم الخفاف، أبو مخلد الكوفي، نزيل حلب، دفن كتبه ثم جعل يحدث فيخطئ فبطل الاحتجاج به، وقال ابن أبي داود: في حديثه لين. وقال الطبراني: تفرد بأحاديث.

وقال المروذي، عن أحمد: مضطرب الحديث.

وقال ابن عدي: له أحاديث وفيها بعض ما ينكر عليه[٤٧].

٤–تذهب كتب الراوي بسيل أو احتراق فيختلط ويغلط بروايته من حفظه، عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبو بكر الشامي قال أبو مسهر: سمعت سعيدًا يقول: "ذهبت كتبه فخلط واضطرب"[٤٨].

٥–ادخال بعض الرواة في كتب الشيخ ما ليس من حديثه، أحمد بن أبي طالب علي بن محمد الكاتب أبو جعفر سمع من أبي جعفر الطبري، وكان له منه إجازة، قال ابن أبي الفوارس: وكان في كتبه بعض اضطراب وظن من جهة ابنه أبي الفياض[٤٩].

٦–فَقْدُ البصر مؤثر في الراوي، إذا كان يعتمد على كتابه، أو يؤثر في نفسه، ممّا يجعل الحافظة تختل، ولاتثبت[٥٠].

قال الحافظ الخطيب البغدادي: «ونرى العلة التي لأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأمي هي جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما وهي العلة التي ذكرها مالك فيمن له كتب وسماعه فيها صحيح غير أنه لا يحفظ ما تضمنت فمن احتاط في حفظ كتابه ولم يقرأ إلا منه وسلم من أن يدخل عليه غير سماعه جازت روايته"[٥١].

فمثلًا: عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المهريّ المصري: يكنى أبا رجاء حدثني أبي، عن جدي: أنه توفي في المحرم سنة ثماني عشرة ومائة، وكان من أفاضل أهل مصر، آخر من حدّث عنه بمصر يونس بن عبد الأعلى، وكان قد عمي، فكان يحدّث حفظًا، فأحاديثه مضطربة[٥٢].

٧–الغفلة، قال الذهبي: عبد الغني بن علي بن أيوب بن أحمد بن رشيق أبو محمد البخاري روى عن أبي بكر بن الغزي وأبي علي الصيدلاني وموسى بن تليد وغيرهم، وكان مقدمًا في عقد الشروط لكنه اضطرب في روايته لغفلة كانت فيه"[٥٣].

وغير ذلك ويبحث عنه في كتب العلل والرجال.

***كيفية معرفة الاضطراب**

وينكشف الاضطراب بجمع الطرق، وجمع الطرق يسمى سبرًا عند الأئمة، ومن خلال السبر يمكننا معرفة الراوي الذي نشأ منه الاضطراب، قال د بازمول: " الراوي الذي أخطأ،

---

[٤٥] المتروكون والضعفاء(٥/ ٦).
[٤٦] علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٧٨).
[٤٧] تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٧).
[٤٨] الضعفاء للعقيلي(٣/ ١٠٦).
[٤٩] لسان الميزان (١/ ٢٢٦).

[٥٠] انظر المقترب (ص ١٩٦).
[٥١] الكفاية (ص ٢٢٨).
[٥٢] تاريخ ابن يونس المصري (١/ ١٠٧).
[٥٣] لسان الميزان (٤/ ٤٥)

أو اضطرب في الحديث، لا نستطيع إدراكه إلا بعد جمع طرق الحديث، والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة"[٥٤].

قال أبو داود: "سَمِعت أَحْمد قَالَ عبد الْملك بن عُمَيْر مُضْطَرب جدًا فِي حَدِيثه اخْتلف عَنهُ الْحفاظ يَعْنِي فِيمَا رووا عَنهُ"[٥٥].

قال الدارقطني عن حديث فيه اضطراب: " ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير، لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم"[٥٦].

*** أهمية معرفة الاضطراب في الحديث**

١-دفع التناقض عن السنة والطعن في الرواة وقلة الثقة بنقلهم.

٢-أن الاضطراب متعلق بأصول الفقه والفقه فالاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض إمّا بتقييد الاطلاق أو تفسير المجمل أو الترجيح حيث لا يمكن الجمع أو اعتقاد كونها وقائع متعددة[٥٧].

٣-أن الحديث قد يرد مرة مسندًا ومرة مرسلاً أو يختلف اسم الصحابي فمرة عن أنس ومرة عن عبد الله بن عباس فيظن باديء الرأي أنه متابع أو شاهد وهو في الأصل سند واحد اضطرب على راويه؛ قال ابن دقيق العيد " لأن المعروف عندهم أن الطريق إذا كان واحدًا ورواه الثقات مرسلاً وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ويحملوا الغلط على رواية الضعيف"[58].

وقال العلائي: "بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسلة والتابعون فيها متباينون فيظن أن مخارجها مختلفة وأن كلاً منها يعتضد بالآخر ثم عند التفتيش يكون مخرجها واحدًا ويرجع كلها إلى مرسل واحد"[٥٩].

٤-أهميته أنه يدرس الأحاديث مبينًا طرقه واختلاف الرواة فيه وهذا من أعلى مراتب التصنيف فيه.

قال ابن الصلاح: "إنّ من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفَهُ معللاً بأن يجمع في كل حديث طَرَفَهُ واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده"[٦٠].

٥-ومن أهميته أن الرواة قد يضطربون في الاسم في السند أو في المتن فمن خلال دراسة الحديث قد نستطيع بيان الراجح في الاسم قال ابن عدي في ترجمة عمر بن مساور: "واختلفوا في هذا الاسم فقال بعضهم: عمر بن مسافر، وقال: عمر بن مسادر، وقالوا: عمر بن سافر، وقال: عمر بن مساور كما أمليت وبينت، وصواب هذا كما ذكرت في الترجمة عمر بن مساور"[٦١] .

وقد لا نستطيع ولذلك قال ابن عبد البر لما اختلفوا في اسم أبي هريرة على وجوه كثيرة: "ولكثرة الاضطراب فيه لم يصح عندي في اسمه شيء يعتمد عليه"[62].

٦-ومن أهميته معرفة صحة الحديث من سقمه: قال ابن رجب رحمه الله: "اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: -

---

٥٤ المقترب في بيان المضطرب (ص ٩٩).
٥٥ سؤالات أبي داود للإمام لأحمد(ص ٢٩٥)
٥٦ علل الدارقطني (٢/ ١٢٥)
٥٧ المقترب في بيان المضطرب(٢٩)
58 نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (٣/ ٨).
٥٩ جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٥).
٦٠ علوم ابن الصلاح (ص ٢٥٣) ت عتر.
٦١ الكامل لابن عدي (٦/ ١٢٣).
62 الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/ ٣٤٦).

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هَيّن؛لأنّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثيرٍ من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد وإمّا في الوصل والإرسال وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[٦٣].

وغير ذلك مما يتضح عند الدراسة.

*** الدراسة العملية التحليلية لبعض النماذج التي حكم عليها النقاد بالاضطراب**

البحث في الحديث المضطرب موضوع شاقّ جدًّا لأن لفظة " الاضطراب " حملت في طياتها الكثير من المعاني، وهذه المعاني لها شقّان شق عملي وشق نظري وكلٌّ منهما مختلف عن الآخر، فالشق النظري مغاير تمامًا عن الشق العملي.

ومن خلال هذا البحث سنقف على عمل أئمة النقد من خلال كتبهم في علم العلل حتى يتبين لنا معان الاضطراب عندهم، خاصة وأن الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف الذي يعل به الحديث، فيتوقف العمل به، حيث الاضطراب طعن في شرط من شروط الحديث الصحيح وهي: سلامة الضبط سواء أكان ضبط صدر أو ضبط كتاب.

وسأتناول أمثلة قليلة لكل إمام من أئمة الحديث وسنفصله تفصيلًا لكي نتبين من خلاله ما نروم إليه.

أولًا: الحديث المضطرب في كتاب " علل الدارقطني "

إن كتاب العلل للدارقطني من أعظم كتب العلل التي ألفها العلماء، بل ليس لها نظير، وقد يعجز من يريد محاكاته أن يأتي بمثله.

فقد أبلى الدارقطني في كتابه بلاء حسنًا، ووضع للمحدث قواعد وأصول لبيان علة الحديث وكيفية الوقوف عليها، وكتابه ينم عن مدقق ومحرر واسع العلم وكبير الشأن فيه.

وكتاب العلل هو عبارة عن أسئلة غير منظمة وجهها الإمام البرقاني لشيخه الدارقطني، واهتم بهذا الكتاب الإمام البرقاني وابن الكرخي، وقد حققه د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

وهذه الأحاديث المعلة وجهت إلى الدارقطني فكان يجيب عنها فيما فتح الله عليه، فأحيانًا يطيل النفس فيها، وأحيانًا يقصر، وكل ذلك خاضع للمقام والظروف[٦٤].

وما يهمنا هنا: كيف تناول الدارقطني الحديث المضطرب من خلال التنظير العملي؟

في البداية ذكر د. محفوظ الرحمن أن الدارقطني يذكر الاضطراب في الحديث أحيانًا يكون من شخص واحد[٦٥] فيقول مثلا: يرويه فلان – وهو لم يكن بالحافظ – ويضطرب فيه فتارة يروي كذا وتارة يروي كذا كما قال في حديث عامر بن ربيعة العدوي عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: " تابعوا بين الحج والعمرة ... الحديث."

[٦٣] شرح العلل (٢/ ٦٦٣).
[٦٤] العلل للدارقطني (١/ ٨٩).
[٦٥] العلل للدارقطني (١/ ٩٠).

فقال: يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب – ولم يكن بالحافظ – رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر.

وكان يضطرب فيه فتارة لا يذكر فيه عامر بن ربيعة فيجعله عن عبد الله بن عامر عن عمر، وتارة يذكر فيه ... الخ.

حدث به عنه عبيد الله بن عمر، ومحمد بن عجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله واختلف عنهم، رواه ابن عيينة عنه، فبان الاضطراب في الإسناد من قبل عاصم بن عبيد الله، لا من قبل من رواه عنه — وذلك لأن سفيان الثوري رواه على الوجهين –[٦٦].

فأما رواية عبيد الله بن عمر، عن عاصم، فرواه زهير، وابن نمير، وعبدة بن سليمان، وأبو حفص الأبار، وأبو بدر، ومحمد بن بشر عن عبيد الله فاتفقوا على قول واحد، وأسندوه عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن عمر[٦٧].

هنا أطلق الاضطراب على رواية واحدة من روايات الحديث، وهي رواية عاصم بن عبيد الله بن عاصم حيث خالف بقية الرواة، والحديث مخرج في كتب الستة عن ابن عمرو وابن عباس وعبد الله بن مسعود وجابر رضي الله عنهم، وهذا يدل على أن الحديث له رواية مرجحة وهي التي رجحها الترمذي وابن ماجه.

وأحيانًا يكون الحديث مضطربًا لاختلاف الروايات عن الراوي الضعيف نحو: –

وسئل عن حديث سلمان، عن أبي بكر الصديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في علامات المنافق.

فقال: هو حديث يرويه علي بن عبد الأعلى الثعلبي واختلف عنه؛ فرواه حكام بن سلم، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي نعمان، عن أبي وقاص، عن سلمان.

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى، فأسنده عن زيد بن أرقم، عن النبي صلى الله عليه وسلم[68].

وأبو النعمان مجهول، وعلي بن عبد الأعلى ليس بالقوي.

والحديث مضطرب غير ثابت.

وقيل: إن أبا النعمان هو الحارث بن حصيرة، والله أعلم[٦٩].

وعنه أيضًا: وسئل عن حديث ابن عمر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " ينادي مناد يوم القيامة ليقم خصماء الله، وهم القدرية ".

---

[٦٦] المصنف لعبد الرزاق (٥/ ٣)، الآحاد والمثاني لابن أبي العاصم (١/ ١١٩)، مسند أبي يعلى (١/ ٢٢٩)، شعب الإيمان (٣/ ٤٧٢).

[٦٧] العلل (١٢٧/٢) انظر سنن ابن ماجه كتاب أول أبواب المناسك باب فضل الحج (٢/ ٩٦٤) والترمذي في كتاب أبواب الحج باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة (١٦٦/٣)، المصنف لابن أبي شيبة (١/ ٣٩٥) (٧ / ٤٠٢)، مسند أحمد (١/ ٣٠٣).

68 اخرجه الترمذي كتاب أبواب الإيمان باب ما جاء سباب المسلم فسوق، وقال الترمذي: " هو حديث غريب، وليس إسناده بالقوي، وعليُّ بن عبد الأعلى ثقة (١/ ٢٥٦)، وأبو النعمان مجهول، وأبو وقاص مجهول، وسنن أبي داود كتاب الأدب باب في العدة (٣٤٦/٧).

[٦٩] العلل(١/ ١٨٥-١٨٦).

فقال: هو حديث مضطرب الإسناد، يرويه بقية بن الوليد، عن حبيب بن عمر الأنصاري وهو مجهول، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر.

وقيل أيضًا: عن أبيه، عن رجل من الأنصار، عن ابن عمر، عن عمر.

ورواه المحاربي، عن أبي سليمان التيمي وهو ـ مجهول ..

وقال ضرار بن صرد: عن المحاربي، عن أبي سليمان التيمي، ووهم[70].

ثم قالوا: عن عمر بن حبيب الأنصاري، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر.

وقول من قال: حبيب بن عمر أصح، وهو مجهول.

والحديث غير ثابت، والله أعلم[٧١].

الدارقطني وانتقاداته للأحاديث التي رواها الشيخان: وسأورد هنا مثالين أحدهما للبخاري والآخر لمسلم حتى يتضح الأمر.

الحديث الذي انتقده الدارقطني على البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ/ وَالْتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: (هَذَا رِكْسٌ)[٧٢].

قال الإمام البرقاني في العلل: وسئل عن حديث الأسود، وعلقمة، عن عبد الله، في النهي عن الحجر والروثة، في الاستنجاء، فقال: يرويه علقمة، وغيره عن عبد الله؛ فرواه عن علقمة عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله.

ورواه ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود، عن عبد الله[٧٣].

وذكر الخلاف على أبي إسحاق في ذلك ثم قال: " روى هذا الحديث أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه فيه اختلافًا شديدًا؛ فرواه زهير بن معاوية، وأبو حماد الحنفي، وأبو مريم، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله".وأطال النفس فيه فذكر ٣١ رواية.

ثم ذكر الإمام الدارقطني في الالزامات والتتبع: " وأخرج البخاري عن أبي نعيم، عن زهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله: " أتيت النَّبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة "، أحسنها إسناداً الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق، والله أعلم "[٧٤].

---

70 أخرجه البيهقي في القضاء والقدر (ص٢٨٨).

٧١ علل الدارقطني (٢/ ٧٠-٧١) وقال أبو حاتم في العلل(٦/ ٢٢) عندما سأله ابنه عبد الرحمن فقال: وسألت أبي عن حديث رواه بقية ، عن حبيب بن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر، عن رسول الله (ص) ؛ أنه قال: ينادي منادي يوم القيامة: ليقم خصماء الله، وهم القدرية؟ فقال: هذا حديث منكر، وحبيب بن عمر ضعيف الحديث مجهول، لم يرو عنه غير بقية.

ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٠٦/٧) وقال: رواه الطبراني في الأوسط من رواية بقية وهو مدلس وحبيب بن عمر مجهول.

٧٢ صحيح البخاري كتاب الوضوء باب الاستنجاء بالحجارة (٧٠/١).

٧٣ العلل للدارقطني (٥/ ١٨).

٧٤ الإلزامات والتتبع (ص ٢٢٨-٢٣٠).

فهذا الاختلاف في الروايات عن أبي إسحاق جعل الحديث بهذا الاختلاف مضطرباً عند الدارقطني، ولم يرجح رواية زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق التي رجحها الإمام البخاري في صحيحه[٧٥]، وهذا ما أعل به الترمذي أيضًا الحديث حيث قال في سننه: " هذا حديث فيه اضطراب.

حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئًا؟ قال: لا، سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء.

وسألت محمدًا عن هذا فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله أشبه، ووضعه في كتاب الجامع.

وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع"[٧٦].

ولقد رد الإمام ابن حجر في هدي الساري[٧٧] لماذا اختار البخاري رواية زهير ولم يختر رواية حفيد أبي اسحاق إسرائيل مع أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل في روايته عن أبي إسحاق حيث قال ابن حجر: " وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه، وأبي زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل، وكأن الترمذي تبعهما في ذلك، والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل، وهي عن أبي عبيدة عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه[٧٨]، فيكون الإسناد منقطعًا، أو رواية زهير، وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود فيكون متصلًا، وهو تصرف صحيح؛ لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية؛ لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح، ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه؛ لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها من مقال غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير، وعن إسرائيل، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير، والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير؛ لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيرًا، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير[٧٩]، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة[٨٠] في مصنفه من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود كرواية زهير عن أبي إسحاق، وليث وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يعتبر به

---

[٧٥] منهج الدارقطني في نقد الحديث (ص ٧٨).
[٧٦] سنن الترمذي كتاب أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاستنجاء بالحجرين (١/ ٢٥).
[٧٧] (ص ٣٤٨)
[٧٨] انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٠٤).
[٧٩] المعجم الكبير للطبراني (١٠ / ٦٢).
[٨٠] مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٧٩).

ويستشهد، فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن ابن الأسود عن أبيه أصلًا، ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولًا عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان مستحضرًا للسندين جميعًا عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبد الرحمن وأضرب عن طريق أبي عبيدة، فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة، أو كان سمعه منه وحدث به عنه، ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعًا، فأعلمهم أن عنده فيه إسنادًا متصلًا، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلسًا له، ولم يكن سمعه منه، فإن قيل: إذا كان أبو إسحاق مدلسًا عندكم فلم تحكمون لطريق عبد الرحمن بن الأسود بالاتصال مع إمكان أن يكون دلسه عنه أيضًا، وقد صرح بذلك أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني فيما حكاه الحاكم في علوم الحديث عنه قال: في قول أبي إسحاق ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن عن أبيه، ولم يقل حدثني عبد الرحمن، وأوهم أنه سمعه منه تدليس-: " وما سمعت بتدليس أعجب من هذا " انتهى كلامه[٨١]. فالجواب أن هذا هو السبب الحامل لسياق البخاري للطريق الثانية عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق التي قال فيها أبو إسحاق حدثني عبد الرحمن فانتفت ريبة التدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث، وبين حفيده عنه أنه صرح عن عبد الرحمن بالتحديث، ويتأيد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في مستخرجه على الصحيح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن زهير استدل بذلك على أن هذا مما لم يدلس فيه أبو إسحاق قال: لأن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لشيخه، وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى، والله أعلم.

وإذا تقرر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال؛ لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما، إلا أن رواية زهير أرجح؛ لأنها اقتضت الاضطراب عن رواية إسرائيل، ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل فترجحت رواية زهير، وأما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل فإن شريكًا القاضي تابع زهير، أو شريك أوثق من قيس على أن الذي حررناه لا رد شيئا من الطريقين، إلا أنه يوضح قوة طريق زهير واتصالها وتمكنها من الصحة وبعد إعلالها وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه، والله أعلم، وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث ابن مسعود فازداد قوة بذلك فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي حاتم، وأبي زرعة وهما إماما التعليل وتبعهما الترمذي وتوقف الدارمي وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع أبو أيوب الشاذكوني، ومع ذلك فتبين بالتنقيب والتتبع التام أن الصواب في الحكم له بالراجحية فما ظنك بما يدعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقاد من العلل هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مسلما؟ كلا والله، والله الموفق".

ولقد أصاب ابن حجر في كلامه غاية الإصابة ووضع الأمر في نصابه الصحيح الذي يوافقه عليه أهل الصنعة " مع أنَّ البخاري كان متقدماً على أهل زمانه في معرفة العلل، فإنهم كانوا لا يختلفون أن الإمام علي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذُّهلي كانا من أعلم الناس بعلل الحديث، وقد أخذ البخاري عنهما [٨٢]" ومعلوم أن مجرد الخلاف لا يعني الاضطراب في الحديث وهذا لا خلاف عليه بين المحدثين.

[٨١] معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٠٨).

[٨٢] منهج الدارقطني في نقد الحديث (ص ٨١).

الحديث الثاني عند مسلم في صحيحه كتاب الجمعة، قال مسلمٌ: " وحدثني أبو الطاهر وعلي بن خشرم. قالا: أخبرنا ابن وهب عن مخرمة بن بكير. ح وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى. قالا حدثنا ابن وهب. أخبرنا مخرمة عن أبيه، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. قال: قال لي عبد الله بن عمر: أسمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن ساعة الجمعة؟ قال قلت: نعم. سمعته يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة"[٨٣].

قال الإمام البرقاني في العلل: " وسئل عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في الساعة التي في يوم الجمعة وأنها ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنقضي الصلاة.

فقال: يرويه مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، تفرد به عبد الله بن وهب عنه، وهو صحيح عنه[84]. ورواه أبو إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، واختلف عنه؛ فرواه إسماعيل بن عمرو، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفه النعمان بن عبد السلام، فرواه عن الثوري بهذا الإسناد موقوفًا، وخالفهما يحيى القطان، فرواه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة قوله، وتابعه عمار بن رزيق، فرواه عن أبي إسحاق، عن أبي بردة قوله.

وكذلك رواه معاوية بن قرة، ومجالد، عن أبي بردة من قوله، وحديث مخرمة بن بكير، أخرجه مسلم في الصحيح، والمحفوظ من رواية الآخرين، عن أبي بردة قوله غير مرفوع.

حدثنا أحمد بن محمد بن مسعدة الفزاري قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا، حدثنا إسماعيل بن عمرو، حدثنا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الساعة التي يرجى فيها يوم الجمعة عند نزول الإمام ".

حدثنا أحمد بن محمد بن مسعدة، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن الأصبهاني، قال: حدثنا أبو سفيان صالح بن مهران، حدثنا النعمان، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال الساعة التي تذكر في الجمعة ما بين نزول الإمام عن منبره إلى دخوله في الصلاة موقوف"[٨٥].

ولقد رد الإمام النووي استدراك الدارقطني على مسلم فقال: " قوله عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: لم يسنده غير مخرمة عن أبيه عن أبي بردة، ورواه جماعة عن أبي بردة من قوله، ومنهم من بلغ به أبا موسى، ولم يرفعه، قال: والصواب أنه من قول أبي بردة كذلك، رواه يحيى القطان عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة، وتابعه واصل الأ حدب ومخالد، روياه عن أبي بردة من قوله، وقال: النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن

---

[٨٣] صحيح مسلم كتاب الجمعة باب في الساعة التي يوم الجمعة (٣/ ٥٨٣).

[84] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣ / ٣٥٤) قال: " أخبرنا أبو صالح بن أبي طاهر ثنا جَدّي يحيى بن منصور القاضي، ثنا أحمد بن سلمة قال: سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول، وذاكرته بحديث مخرمة هذا، فقال: هذا أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة ، قال الشيخ: وقد روي في خبر آخر الأمر بالتماسها آخر ساعة بعد العصر".

[٨٥] علل الدارقطني (٧/ ٢١٣).

أبيه موقوف، ولا يثبت قوله عن أبيه، وقال أحمد بن حنبل: عن حماد بن خالد قلت لمخرمة: سمعت من أبيك شيئًا؟ قال: لا هذا كلام الدارقطني، وهذا الذي استدركه بناه على القاعدة المعروفة له ولأكثر المحدثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال، وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحققي المحدثين، أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة، وقد سبق بيان هذه المسألة واضحًا في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب، وسبق التنبيه على مثل هذا في مواضع أخر بعدها، وقد روينا في سنن البيهقي عن أحمد بن سلمة قال: ذاكرت مسلم بن الحجاج حديث مخرمة هذا، فقال مسلم: هو أجود حديث وأصحه في بيان ساعة الجمعة"[٨٦].

ولقد علق الشيخ أبي عبد الرحمن يوسف بن جودة الداودي: " وما أشار إليه الإمام النووي من أنَّ الدارقطني يتبع القاعدة المعروفة له، ولأكثر المحدثين أنَّه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال، ليس ذلك على الإطلاق، وليست هي قاعدة مطردة عنده، وإنَّما كان الدارقطني يتبع قرائن ترجح الموقوف أو المرسل، ويرجح أو يُعل تبعاً للمتابعات والشواهد والقرائن، وسوف نفرد له فصلاً كاملاً إن شاء الله لبيان منهجه في قرائن الترجيح"[٨٧].

ولكن أرى أن كلام الإمام النووي رحمه الله به شيء من الصحة كبير حيث أن الدارقطني صرح بأنه إذا كان هناك خلاف في الروايات لحديث واحد حتى وإن ترجحت له رواية، يقول: " وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف ".

وبعد أن سردنا استدراكات الإمام الدارقطني على عدة أحاديث ووصفها بأنها معلولة بالاضطراب وناقشناها، فتبين لنا بوضوح تحرير معنى الاضطراب عند الإمام الدارقطني، وأن المضطرب من الحديث هو بمعناه العام وهو مجرد الاختلاف وإن كانت هناك رواية مرجحة عند بعض العلماء، وعند الإمام نفسه، حتى أنه يطلق لفظ الاضطراب على الاختلافات في الروايات حتى وإن كان الحديث في أصله ضعيف حيث لا مسوغ لقبول أيّ منها لأن أصل الرواية عن ضعيف أو متروك، وهذا ما لمحته أيضًا عند الإمام الترمذي – وسيأتي الوقوف عند تحرير اللفظ عنده –.

وأظن هذا ما جعل الإمام الذهبي ينتقد الإمام الدارقطني رحمهما الله في الموقظة، حيث أن كثيرًا من الأحاديث المعلة بالاضطراب عند الدارقطني لها راجح، والدليل على ذلك استدراكه على الصحيحين اللذين اتفق العلماء على صحة جميع الأحاديث الأصول التي بها، والله أعلم.

ثانيًا: الحديث المضطرب عند علي بن المديني

ذلك العَلم الفذ شيخ البخاري الذي قال عنه البخاري: " ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني "، فرد عليه ابن المديني: "دع قوله هو ما رأى مثل نفسه "[٨٨]، كان من أعلم أهل زمانه بعلل الحديث، وكان يهابه الطلاب ويجتمعون عنده، فكان الناس يكتبون قيامه وقعوده ولباسه وكل شيء يقوم أو يفعل، وكان شيخ أحمد بن حنبل ويحي بن معين وغيرهما[٨٩].

وقبل أن نحرر لفظ الاضطراب عند الإمام، سنقف على بعض الأمثلة التي أعلها بالاختلاف، وهل يدخل فيها

[٨٦] شرح النووي على صحيح مسلم (١٤١/٦).
[٨٧] منهج الدارقطني (ص٩٢).
[٨٨] سؤالات الترمذي للبخاري (١/ ١٤٧).
[٨٩] انظر سير أعلام النبلاء (٩/ ١٠٧).

معنى الاضطراب أم أن مجرد الاختلاف في الروايات يعد علة عنده؟ وذلك من خلال كتابه " علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ " تحقيق د. مازن السرساوي.

"قال علي: حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " من جُعل على القضاء فقد ذبح بغير سكين "، فقال: رواه ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأخنسي، وروى عثمان هذا أحاديث منكاير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ورواه عبد الله بن جعفر يخالف ابن أبي ذئب في إسناده، رواه عن الأخنسي عن المقبري وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة والحديث عندي حديث المقبري"[٩٠].

ذكر الإمام ابن المديني طريقين من طرق هذا الحديث وله طرق أخرى ولكن سأقف على هذين الطريقين لأجل عدم الإطالة: –

الطريق الأول وهو: ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة[٩١].

الطريق الثاني: عن عبد الله بن جعفر عن عثمان بن الأخنسي عن سعيد المقبري وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة[٩٢].

ولقد رجح علي بن المديني الطريق الثاني، وهذا ما ذكره الدارقطني في العلل حيث قال: "ورواه عبد الله بن جعفر المخرمي، عن عثمان الأخنسي، وقال: عن سعيد المقبري، والأعرج، عن أبي هريرة، والمحفوظ، عن المقبري، عن أبي هريرة"[٩٣]. وقال وكيع في " أخبار القضاة "[٩٤]: "ولا أعلم أن أحداً روى هَذَا الكلام عَن سعيد بْن المسيب، وله عَن المقبري أصل من غير رواية الأخنسي؛ فالقول قول من قال: عَن المقبري، عَن أبي هريرة".

ولقد ذكر د. السرساوي محقق كتاب العلل أن الاختلاف على الرواة هو أوسع مجالات العلل عند ابن المديني، وأن هذا الاختلاف لا يظهر إلا بجمع طرق الحديث في مكان واحد والمقارنة بينهما، وقد أظهر ابن المديني براعة فائقة في هذا الجانب، دلت على حفظه ووفور فهمه وعلو شأنه في هذا الفن الدقيق.

وقد اختلفت تصرفات ابن المديني في علل الأحاديث بين جامع لها أو مرجح أو ساكت عن الجمع والترجيح[٩٥].

ولقد بحثت عن لفظة " الاضطراب " أو " مضطرب " عند الإمام فلم أجدها، مع أن تلك اللفظة قد تداولها تلاميذه وأقرانه، ولقد ربط الإمام بين العلة والاختلاف بين الروايات في الحديث الواحد، ولعل مجرد الاختلاف يعل الحديث عنده، خاصة أن بعض الأحاديث قد أعلها الإمام وقد رجح الشيخان

---

[٩٠] علل ابن المديني (ص ٣٦٦).

[٩١] أخرجه ابن أبي يعلى (٨/ ١٣٦)، وورد في المخلصيات (١/ ٤٥١) من رواية معن بن أبي عيسى، ولقد خالفه يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب عن عثمان الأخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة،في المستدرك (١٥/٨) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[٩٢] ولقد تابع (عبد الله بن جعفر) المسور بن مخرمة، قد أخرج هذا الطريق كثير من العلماء منهم ابن أبي شيبة (٢/ ٥١٥)، سنن ابن ماجه (ص٤٩٤)، أحمد في مسنده (٣٨٤/١٤)، مسند البزار (١٥/ ١٥٣)، النسائي في السنن الكبرى(٣٩٨/٥)، سنن الدارقطني(٥/ ٣٦٤)، السنن الكبرى للبيهقي(١٠/ ١٦٥).

[٩٣] علل الدارقطني(١٠/ ٤٠١).

[٩٤] (١٠/١-١١).

[٩٥] علل الحديث لابن المديني (ص ٥٣).

أو أصحاب السنن رواية منها، وبهذا يكون شأنه كشأن الدارقطني أنه حمل معنى الاضطراب على المعنى العام حتى وإن كان هناك مرجح.

ثالثًا: الحديث المضطرب عند ابن أبي حاتم

هذا الكتاب يعد موسوعة لأقوال العلماء في الجرح والتعديل وعلم العلل، فإنه يحوي فوائد حديثية في العلل وغيرها، ولم يكن يحمل في طياته آراءه هو فقط بل آراء العديد من أئمة الجرح والتعديل فضلًا عن أبيه وأبي زرعة الرازيين، كأمثال: شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان والطيالسي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والجُنيد غيرهم.

وهذا كله لا يخفى على طلاب وأساتذة علم الحديث.

وذكر محقق كتاب العلل د. الجريسي أن منهج عبد الرحمن وأبيه وأبي زرعة الرازيين أنه ليس كل اختلاف على راوٍ قادحًا بل من الرواة من هو مكثر من الرواية، فربما روى الحديث على وجوه كلها صحيحة عنده، كقتادة فإن مثل هذا في حديثه كثير.

ومن ذلك: أنهم قد يرجحون رواية راو متكلم فيه خالف عددًا من الثقات، فزاد هو في الإسناد رجلًا نقّصُوه، ولم يقع التصريح في روايتهم بالسماع في موضع الزيادة، ويشيرون إلى ذلك بقولهم أحيانًا: الزيادة من الثقة مقبولة[٩٦].

ولقد ذكر د. محمد بندر في بحثه الموسوم " الحديث المضطرب عند أبي حاتم " أن أبا حاتم يحكم بالاضطراب في الإسناد ويقصد به: الاضطراب الاصطلاحي أي أن الرواة اختلفوا في هذا الإسناد على وجوه مختلفة متساوية ولا يمكن الجمع ولا الترجيح، وأيضًا يطلق المضطرب على الحديث ضعيف الإسناد[٩٧].

وقبل أن نضع تصورًا لرسم لفظ " الاضطراب " عند الأئمة الرازيين نأخذ أحاديث معلة من كتابه، لتبيان ما نرنو إليه.

الحديث الأول: قال عبد الرحمن: وسمعت أبي وحدثنا عن محمد بن الخليل ، عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة بن مسلم، عن قيس بن خالد بن حبتر ، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لْيَطْرَحْهُ؛ فإِنَّ أَحَدَ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَالآخَرَ دَوَاءٌ.". فقال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد.

هذا الحديث يرجح فيه خطأ ابن أبي حاتم لأن الحديث معروف من رواية عُبيد الله بن حُنين عن أبي هريرة، ولعله تصحيفًا أو خطأ وهذا ما ذكره د. الجريسي حيث ذكر أنه لم يجد في الرواة من يقال له: " قيس بن خالد بن حبتر" ، بل لم يجد من يقال له: " قيس بن خالد " في هذه الطبقة، وفيهم: " قيس بن حبتر التميمي النهشيلي، ويقال: الأسدي، ويقال: الربعي الكوفي سكن الجزيرة ومعروف بالرواية عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود فيما قيل، ووثقه العلماء كأبي زرعة والنسائي وابن حبان "[٩٨]، ولقد تتبعتُ رواياته فلم أجد له رواية عن أبي هريرة، ولكنه معروف الرواية عن عبد الله بن عباس في حديث النهي عن ثمن الكلب.

قال د الجريسي: " ونخشى أن يكون في الإسناد تصحيف وسقط، فيكون " حبتر " متصحفًا عن " حنين " فرسمُهُما

[٩٦] العلل لابن أبي حاتم (٢٨٨-٢٨٩).
[٩٧] (ص ١٧).
[٩٨] تهذيب الكمال (١٧/٢٤).

متشابه جدًّا؛ فالحديث معروف من رواية " عبيد بن حنين، عن أبي هريرة " ،كما في "صحيح البخاري "[٩٩].

ولعل أن الإشكال قديم، فقد نقل ابن الملقن في "البدر المنير"[١٠٠] بعض هذا النص، فقال: «وقال – يعني: ابن أبي حاتم – في موضع آخر منها: سألت أبي عنه – أي: عن حديث أبي هريرة من رواية قيس بن خالد عنه –؟ فقال: هذا حديث مضطرب الإسناد».

ولو سلمنا أن هذا الخطأ التصحيفي نصححه ب" عبد الله بن حُنين مولى بني رزيق " فإن هذا الحديث روى من أوجه كثيرة عن عبد الله بن حنين حيث رواه عنه: سليمان بن بلال[١٠١] وعتبة بن مسلم[١٠٢]، وتبع عبد الله بن حنين سعيد المقبري[١٠٣]، قال عنها ابن عبد البر: " وروي هذا الحديث من وجوه كثيرة عن أبي سعيد وأبي هريرة، كلها ثابتة "[١٠٤].

إذا كانت وجوه الحديث كلها صحيحة وقد سماها أبو حاتم مضطربة مع إن اضطرابها اختلاف لا يضعف من الحديث ولا يخرجه عن حيز العمل.

الحديث الثاني: قال عبد الرحمن: وسألتُ أبي عن حديث رواه ابن حمير؛ قال: حدثنا شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: المِرَاءُ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ؟[١٠٥] قال أبي: هذا حديث مضطرب، ليس هو صحيح الإسناد ؛ عروة عن أبي سلمة: لا يكون، وشعيب مجهول[١٠٦].

والحديث ثابت عن أبي هريرة من غير هذا الوجه فقد ذكر الدارقطني أوجه الخلاف فيه ثم قال: " والصحيح قول الثوري ومن تابعه "[١٠٧]، أي الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة[١٠٨].

فلعل الإمام عبد الرحمن وأبيه وصفا الحديث بالاضطراب لاختلاف الروايات فيه، فالحديث ثابت ولكن من غير الطريق المذكور.

ومن خلال المثالين يتبين لنا أن الأئمة الثلاثة وغيرهم يحملون الاضطراب بمعناه العام، وهو الاختلاف في رواية الحديث وأن يكون له أوجه عديدة سواء أكانت صحيحة أم ضعيفة.

رابعًا: الحديث المضطرب عند الإمام أحمد

الإمام أحمد بن حنبل يحمل مزية قل من يحملها في وقته، ولقد تأسى به المتأخرون، وهي جمع بين التلقي والتحديث والرواية والدراية، وكان عَلَمًا فذًّا يتصدر مكانة كبيرة عند شيوخه وتلاميذه.

---

[٩٩] العلل (١/ ٥١٦-٥١٧).
[١٠٠] (٢/ ١٧٠).
[١٠١] مسند الدارمي (٢/ ١٢٩٧).
[١٠٢] مسند البزار (١٥/ ٢٨٧).
[١٠٣] أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة باب في الذباب يقع في الطعام، أحمد (١٢/ ٤٦)
[١٠٤] التمهيد ت بشار (١/ ٥٩٥).
[١٠٥] أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١/ ٣٤٥) وقال: " لم يروه عن هشام إلا ابن أبي الأشعث، تفرد به ابن حِمير" ورواه في الأوسط (٤/ ٢٨٤).
[١٠٦] علل ابن أبي حاتم (٤/ ٦٦٠).
[١٠٧] علل الدارقطني (٩/ ٣١٧).
[١٠٨] أخرجه أحمد في مسنده عن وكيع وعبد الرحمن عن سفيان (١٦/ ١٥٥)، والحاكم في مستدركه في التفسير من طريق أبي عاصم عن سعيد عن سعد (٤/ ١١).

ويظهر في كتاب العلل للإمام أنه كان يدون هذه المواد المختلفة من العلل في أيام بل في سنين، فلم يراع فيها ترتيب خاص للرواة مثلًا وشيوخهم وتلاميذهم ولم يراع التبويب في الأحاديث الفقهية المعللة وغير المعللة، والجزء الكبير من الكتاب هو عبارة عن سؤال وجواب وجه إليه من ابنه عبد الله، وأسئلته كانت عن الرواة والأحاديث، مُصَدّرًا ذلك بقوله: سألتُ أبي[١٠٩].

وشمل الكتاب أيضًا أنواع علل الحديث المختلفة من إرسال وإعضال وانقطاع وشذوذ ونكارة ومضطرب ومدرج وتصحيف وتحريف وغيرها.

والجزء الأكبر كلامه عن الرواة وعلل أحاديثهم أو علل فيهم.

وقبل أن نضع تصورًا لمعنى لفظ الاضطراب عنده فلنأتي بأمثلة توضيحية: –

أولًا: قال أبي: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظًا جيدًا[١١٠].

ثانيًا: قال أبي كان يحيى بن سعيد القطان يختار ملازم بن عمرو على عكرمة بن عمار، يعني يقول: هو أثبت حديثًا منه، قال أبي: ملازم ثقة، عكرمة بن عمار مضطرب عن غير أياس بن سلمة وكأن حديثه عن أياس بن سلمة صالح.

ثالثًا: سألت أبي عن حكيم بن جبير وزيد بن جبير أخوان هما؟ فقال: لا زيد بن جبير جشمي ثم من بني تميم وهو صالح الحديث وحكيم ضعيف الحديث مضطرب وهو مولى بني أمية[١١١].

رابعًا: سمعتُ أبي يقول: مغيرة بن زياد مضطرب الأحاديث منكرة[١١٢].

خامسًا: سألته عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى؟ فقال: مضطرب الحديث، قال أبي: فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه حديثه فيه اضطراب[١١٣].

سادسًا: سمعت أبي يقول: مثنى بن الصباح لا يسوي حديثه شيئًا مضطرب الحديث[١١٤].

سابعًا: سمعت أبي يقول: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدّث عنه الناس[١١٥].

ثامنًا: سألت يحيى عن الحارث بن عبيد أبي قدامة الأيادي، فقال: ضعيف الحديث، سألت أبي فقال: هو مضطرب الحديث[١١٦].

تاسعًا: سألت أبي عن أيوب بن عتبة، فقال: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، فقلت له: عن غير يحيى بن أبي كثير؟ قال: هو على حال[١١٧].

---

[١٠٩] انظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس (١/ ١٠٩).
[١١٠] (١/ ٣٧٨).
[١١١] (١/ ٣٩٦).
[١١٢] (١/ ٣٩٩).
[١١٣] (١/ ٤١١).
[١١٤] (٢٩٨/٢).
[١١٥] (٢/ ٣٧٩).
[١١٦] (٢٧/٣).
[١١٧] (٣/ ١١٧).

*** بعض الأمثلة لأسئلة أبي داود وغيره للإمام أحمد**

وقال أبو داود: قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب[١١٨].

وقال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، عن أبي هلال، يعني الراسبي، قال: قد احتمل حديثه، إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة[١١٩].

خامسًا: الحديث المضطرب عند الإمام الترمذي

إن الإمام الترمذي رحمه الله رجل من رجال الجرح والتعديل، كان معروفًا أنه تتلمذ على يد أستاذه البخاري، وقد أكثر النقل عنه والاستفاده منه في الصنعة الحديثية وأيضًا الفقهية، ولكنها ليست بارزة كبروزها في الصنعة الحديثية.

ونجد أن كتاب العلل الصغير حوى أحكام الاضطراب على رواة إما من قبل ضعفهم أو من قبل روايتهم عن قبائل أو روايتهم عن راوٍ بعينه، وذكر ذلك ابن رجب في تعليقه على الكتاب، وذكر أن طائفة من الثقات حدّثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا، فمنهم: إسماعيل بن عياش الحمصي أو عتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

ومنهم معمر بن راشد كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة[١٢٠].

قال ابن رجب: "سعيد بن سنان، ويقال: سنان بن سعيد يروى عن أنس ويروى عنه أهل مصر. قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب. وقال: يشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه أحاديث أنس"[١٢١].

وذكر ابن رجب أن هناك رواة مخرّج حديثهم في الصحيحين، ولكن في حديثهم اضطراب نحو عبد الملك بن عمير مع أنه مخرج حديثه في الصحيحين إلا أن أحمد بن حنبل قال: هو مضطرب الحديث جدًّا، وهو أشد اضطرابًا من سِماك[122].

وممن يضطرب في حديثه سماك، وعاصم بن بهدلة، وقد ذكر الترمذي أن هؤلاء وأمثالهم ممن تُكُلِّمَ فيه من قبل حفظه، وكثرة خطئه لا يحتج بحديث أحد منهم إذا انفرد، يعني في الأحكام الشرعية والأمور العلمية، وأن أشد ما يكون ذلك إذا اضطرب أحدهم في الإسناد، فزاد فيه أو نقص، أو غير الإسناد أو غير المتن، تغييرًا يتغير به المعنى.

وذكر ابن رجب أن جعفر بن برقان، الجزري، ثقة، مشهور، لكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب، قال عبد الله بن أحمد: سألتُ أبي عن جعفر بن برقان، قال: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به. ثم قال: في حديث الزهري يخطىء.

أما في العلل الكبير للترمذي ففيه يتبين منهج الإمام الترمذي في تناوله للفظة مضطرب وذلك من خلال تناوله العملي لعلل الأحاديث..

---

[١١٨] موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل (٣/ ١٤٩).
[١١٩] المصدر السابق(٣/ ٢٦٧).
[١٢٠] علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٢٨).
[١٢١] (١/ ١٦٨).
[122] (١/ ٤٢٣).

الحديث الأول: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ، حدثنا شريك، عن ثابت بن أبي صفية وهو أبو حمزة الثمالي قال: قلت لأبي جعفر: حدثك جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثًا ثلاثًا؟ قال: نعم، وقال وكيع: مرةً مرةً فقط. فسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: الصحيح ما رواه وكيع عن أبي حمزة، وحديث شريك ليس بصحيح، قال محمد: وحديث أبي رافع في هذا الباب فيه اضطراب[١٢٣].

وهذا الحديث ضعيف جدًّا لا من قبل وكيع ولا شريك، ولكن من قبل ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي الأزدي الكوفي مولى المهذب، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ضعيف الحديث ليس بشيء، وهذا ما قاله يحيى بن معين أيضًا، وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال الجوزجاني: واهي الحديث، والنسائي: ليس بثقة[١٢٤]،وقال الدارقطني: متروك[١٢٥].

ما قاله الإمام البخاري رحمه الله هي عملية مقارنة فقط بين الروايات.

وفي علل الدارقطني[١٢٦]: " وسئل عن حديث عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ورأيته توضأ مرة مرة.

فقال – الدارقطني –: يرويه الدراوردي، واختلف عنه؛ فرواه سعيد بن سليمان، وسليم الشاذكوني، ونعيم بن حماد، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده ورواه أبو همام، عن الدراوردي بهذا الإسناد إلا أنه لم يذكر عمرو بن أبي عمرو.

ورواه سعيد بن منصور، وضرار بن صرد، وخلف بن هشام، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن يعقوب بن خالد، عن أبي رافع.

ورواه الحسن بن الصباح الزعفراني، عن سعدويه، عن الدراوردي، عن محمد بن عمارة، ويعقوب بن المسيب، عن أبي رافع.

وأشبههما بالصواب حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله بن عبيد الله هو عبادل، عن أبيه، عن جده".

وكأن الدارقطني مال إلى ما ذكره البخاري قبل ذلك.

الحديث الثاني: حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا عبد الرزاق ، قال: حدثنا ابن جريج ، عن عمران بن موسى ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي رافع ، أنه مر بالحسن بن علي وقد عقص ضفرته في قفاه فحلها فالتفت إليه الحسن مغضبًا ، فقال: أقبل على صلاتك ولا تغضب فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ذلك كفل الشيطان» . قال أبو عيسى: وهذا الحديث هو الصحيح، وحديث مخول فيه اضطراب. ورواية شعبة عن مخول أشبه وأصح من حديث المؤمل عن سفيان ، عن مخول لأن شعبة قال: عن مخول ، عن أبي سعيد ، عن أبي رافع ، وأبو سعيد هو عندي سعيد المقبري[١٢٧].

---

[١٢٣] العلل الكبير للترمذي(ص ٣٦).
[١٢٤] تهذيب الكمال (٤/ ٣٥٩).
[١٢٥] سؤالات البرقاني(ص ٦٤).
[١٢٦] (٧/ ١٠).
[١٢٧] علل الترمذي (ص ١٨٨)، والحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب الرجل يصلي عاقصًا شعره (١/ ١٧٤)، والترمذي في كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة (١/ ٤٣٤)، وعبد الرزاق في مصنفه والحديث عن طريقه (٢/ ٤٦٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٥٦)، مسند أحمد (٣٩/ ٣٠٤)، المعجم الكبير للطبراني (١/ ٣٣٢)، المستدرك للحاكم (٢/ ١٢٧) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وقد احتجا بجميع روايته غير عمران.

إذا هنا الرواية المرجحة هي رواية شعبة، ولقد اختار مسلم[١٢٨] رواية ابن عباس وترك رواية أبي رافع، ولعل لأجل ذلك الاختلاف .

الحديث الثالث: حدثنا رجاء بن محمد العذري البصري ، حدثنا يزيد بن هارون ، قال: أخبرنا شريك ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أمية بن صفوان بن أمية ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه ثلاثين درعصا في غزاة حنين فضاع منها أدرع فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن شئت ضمناها لك ". قال: يا رسول الله أنا اليوم في الإسلام أرغب ". سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب ، ولا أعلم أن أحدًا روى هذا غير شريك ولم يُقَوّ هذا الحديث[١٢٩].

وبيان بعض الاضطراب في هذا الحديث: –

رواه جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا صفوان هل عندك من سلاح؟[١٣٠] ... الحديث.

ورواه أبو الأحوص، قال: حدثنا عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن ناس من آل صفوان، قالوا استعار النبي صلى الله عليه وسلم فذكر معناه[١٣١].

نستطيع من خلال الأمثلة وعمل الترمذي والبخاري رحمهما الله يتبين لنا أنهما يحملان الإضطراب أصالة على أنه علة من علل الحديث التي يرد بها الحديث أو يتوقف الاحتجاج به إلى أن يأتي المرجح، وأيضًا على مجرد الاختلاف وإن رجحت رواية عن بقية الروايات، إذا فمحض الاختلاف يجعلهما ينعتان الحديث بالاضطراب، إذا فهما كالمتقدمين في ذلك والله أعلم.

*** نتائج البحث**

واستخلصتُ من البحث عدة نقاط، وهي: –

١–أن الحديث المضطرب في الأصل حديث ضعيف يتوقف في الاحتجاج به إلى أن يأتي المرجح.

٢–المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين أن الاضطراب في الحديث هو الاختلاف الذي يؤثر قدحًا في الحديث، أما عند المتقدمين فهذا المعنى راسخ أيضًا عندهم ولكن بمعنى أوسع وهو مجرد الاختلاف والاختلاط سواء أكان مؤثرًا بالقدح في الرواية أم لا.

٣–المتقدمون أطلقوا الاضطراب على عدة صور منها الاختلال في المتن أو السند سواء أعرف الصواب أو الترجيح أو لم يعرف، وأيضًا على الحديث الضعيف أو أن يكون أحد الرواة ضعيف أو مختلط أو قد عمي أو غير ذلك.

٤–الحاجة الماسة إلى ضبط المصطلحات ودراستها في ضوء الواقع العملي وتطبيق الأئمة لها، حتى لا يؤدي الخلط إلى التنظير وتخطئة بعض العلماء لبعض فالذهبي خطأ الدارقطني، والدارقطني انتقد الشيخان وهكذا.

٥–المتقدمون هنا يقصد بهم أول من أسسوا علم العلل إلى رأس ٣٠٠ هـ، وهذا لا سبيل لضبط مصطلحاتهم إلا بالوقوف على نتاجهم العملي والتطبيقات في كتبهم.

---

[١٢٨] كتاب الصلاة بابا أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقصه الرأس في الصلاة.

[١٢٩] علل الترمذي الكبير (١٨٨).

[١٣٠] ذكره مرسلًا أبو داود (٣٥٦٣) والبيهقي (٦/ ٨٩).

[١٣١] وأخرجه أبو داود (٣٥٦٦٤) والبيهقي (٦/ ٨٩).

٦-المتأخرون هنا يقصد بهم الأئمة بعد سنو ٣٠٠ هـ ومن بعده من المحدثين الذين خاضوا في غمار المصطلحات وضبطوها ورسموا حدودها في كتبهم النظرية.

*** التوصيات**

استمتعتُ كثيرًا بتلك الدراسة لأنها أوقفتني على دقائق في العلم لم نستطيع تحصيلها إلا بالوقوف على كتب العلماء والتطبيق العملي للمصطلحات، واكتسبت مهارة كيفية الحكم على الحديث ووسمه بمصطلح من المصطلحات التي اتفق عليها العلماء، وذلك من خلال بذل مجهود في جمع الطرق والوقوف على أقوال العلماء ودراسة الأسانيد حتى يتسنى لك ضبط ملامح المصطلح، وبحثي هذا يضع لبنة من لبنات هذه الاختلافات، فتناولت عدد قليل من الأحاديث فقط لأجل الحدود المرسومة لنا في الأبحاث، على أن ذلك الموضوع يحتاج إلى أطروحات للماجستير والدكتوراة، لما فيها من علم غزير وأصول وأقوال تحتاج إلى التدقيق فيها والوقوف على سماتها، وستفتح على الطلاب الخير الكثير والعلم الجم.

والله أرجو في أموري كلها معتصمة به في سهلها وصعبها.

*** المراجع**

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي عمر بن عبد البر النميري القرطبي، تحقيق بشار عواد معروف، ط١: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧م.

منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ط٣: ١٤٠١هـ - ١٩٨١ هـ.

الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، صححه: أبو عبد الله الورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن- ط١: ١٣٥٧هـ.

المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١: ١٤١٢هـ.

٥عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

علوم ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الموقظة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢: ١٤١٢هـ.

إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم، لمحي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، ط: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ماهر يس الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط١: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: محمد خلوف العبد، دار النوادر، سوريا، ط٢: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

شرح الموقظة، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار ابن الجوزي، ط: ١٤٢٧هـ، القاهرة.

الموقظة، للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: ١٤٠٥هـ.

المفصل في شرح الموقظة، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار التوحيد للنشر، ط: ١٤٤٩ — ٢٠١٨، الرياض، المملكة العربية السعودية.

تحفة الأحوذي بشرح الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

إدامة النظر في تحرير نخبة الفكر، د. عبد العزيز بن ريس الريس، ط: ١٤٤١هـ.

الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، لعبد القادر المحمودي، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، بالقاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن النسائي، ط مصرية مع شرح السيوطي وحاشية السندي، ط١: ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.

سنن أبي داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العلمية، ط١: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

سنن الترمذي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، بالقاهرة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.